

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٨٧

الثلاثاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد باخا (الفلبين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنوزين
إسبانيا السيد يانيس - بارنوفو
ألمانيا السيد بلوغر
أنغولا السيد غسبار مارتنس
باكستان السيد أكرم
البرازيل السيد ساردنبرغ
بنن السيد أديشي
الجزائر السيد باعلي
رومانيا السيد موتوك
شيلي السيد مونيوز
الصين السيد وانغ غوانغيا
فرنسا السيد دلا سابلير
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونزباري
الولايات المتحدة الأمريكية السيد نغروبوني

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-38066 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد الاسترأبادي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/461، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2004/460، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته رومانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، رومانيا، شيلي، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نال مشروع القرار

١٥ صوتاً مؤيداً. واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في

الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): بهذا التصويت اليوم نكون قد أرسينا معلماً هاماً. فبحلول ٣٠ حزيران/يونيه، سيعيد العراق تأكيد سيادته، وهي خطوة إلى الأمام على الطريق نحو إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً.

إن اعتماد القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بالإجماع هو

دليل حي على الدعم الدولي الواسع لـ - وأقتبس من النص - "إقامة عراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحد، يتوافر فيه كامل الاحترام للحقوق السياسية وحقوق الإنسان".

وقد أحاط المبعوث الشخصي الأخضر الإبراهيمي

المجلس أمس في هذه القاعة بتشكيلة الحكومة المؤقتة

أن يشكل معلما يشهد على تصميم المجتمع الدولي على العمل سوية من أجل عراق يتمتع بالديمقراطية والأمن والرخاء ولمصلحة شعبه دائما وأبدا.

السير إمبر جونز - باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن قرار اليوم يشكل لحظة حاسمة بالنسبة لتاريخ العراق. فقد أيد مجلس الأمن بقوة تشكيل حكومة انتقالية ذات سيادة ستتولى بحلول ٣٠ حزيران/يونيه كامل المسؤولية والسلطة عن حكم العراق. وإنها مرحلة حاسمة من حيث انتقال العراق نحو الديمقراطية الناجزة. فالقرار يعطي هذه الحكومة أفضل فرصة ممكنة للانطلاق بالعراق نحو الخروج من الاحتلال وتثبيت مصداقيتها أمام الشعب العراقي من خلال أعمالها.

إن الوعد الممنوح لعظيم بالفعل، إذ أنه يتعلق بعراق مستقر اتحادي ديمقراطي تعددي موحد، يتوافر فيه الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، على نحو يتناقض تناقضا صارخا مع الماضي. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلها الأخضر الإبراهيمي وفريقه، أصبح لدى الشعب العراقي الآن حكومة تتمتع بالكفاءة والمهارة وبقاعدة عريضة ويمكنها مساعدته على تحقيق ذلك الهدف.

إننا نقدر المناقشات البناءة التي اتسمت بها هذه المفاوضات والتي ساهمت في اعتماد القرار اليوم بالإجماع. وبوجه خاص، أود أن أنوه بالمشاورات الناجعة التي تمت مع الحكومة المؤقتة العراقية العتيدة. لقد كان شعب العراق وبكل استحقاق في صميم اهتماماتنا.

إن القرار يساهم إسهاما هاما في تنمية العراق. فإلى جانب تأييد تشكيل الحكومة الانتقالية، فإنه يحدد نهجا واضحا للعملية السياسية المستقبلية والتي ستنتهي بانتخابات على أساس دستور يقره الشعب العراقي. وهو يعطي الأمم المتحدة دورا رائدا، حسبما تسمح به الظروف، لمساعدة

للعراق. وسوف تمهد هذه الحكومة السبيل لإجراء انتخابات وطنية لجمعية وطنية انتقالية في موعد لا يتجاوز شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

إن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يعرّف المهام السياسية الرئيسية التي ستؤدي فيها الأمم المتحدة دورا رائدا وحيويا في دعم الجهود العراقية. ويشير القرار بوضوح إلى أن سيادة العراق لن تُنتقص البتة، وأنه سيكون لحكومة العراق السلطة ذات السيادة في طلب المساعدة أو رفضها، بما في ذلك ما يشمل القطاع الأمني. وسوف يكون لحكومة العراق القول الفصل في وجود القوة المتعددة الجنسيات.

ويعالج القرار أيضا الواقع الأمني الراهن ويثبت الهياكل والآلية الأمنية المحاز بها في هذه المرحلة. وتورد رسالتا رئيس الوزراء علاوي ووزير الخارجية باول، المرفقتان بالقرار، وصفا للشراكة الأمنية التي يجري العمل على إرسائها بين حكومة العراق ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات.

إن أمام المجتمع الدولي الآن فرصة جديدة لمساعدة شعب العراق وحكومته ذات السيادة. لقد صمم شعب العراق على خلق واقع جديد، لا يردعه في ذلك تركه القهر والحرب التي خلفها صدام حسين على مدى سنين طويلة. وإنه يمكن بل ويجدر بالمساعدة الدولية أن تعزز آفاق نجاحه. ويهيب القرار بالمجتمع الدولي أن ينضم إلى الجهات التي كانت سباقة في تقديم المساعدة لشعب العراق الموهوب. ولا يجدر بالدول الأعضاء أن تتأخر في مضاهاة مشورتها بمساعدة ملموسة. وكما قال الرئيس بوش، فإن "العراق الجديد يستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي".

إن الحوار البناء الذي تمت عن طريقه صياغة هذا النص، والذي أدى إلى تصويت المجلس اليوم بالإجماع، ينبغي

إن الحكومة العراقية والشعب العراقي سوف يحتاجان إلى دعمنا خلال انطلاقهم بعملية المشاركة السياسية وإعادة بنائهم لاقتصادهم وعملهم من أجل إعادة الأمن والحاق الهزيمة بأولئك الذين يؤثرون إلقاء العراق في أتون العنف والفوضى. وعلى نحو ما قاله الأخضر الإبراهيمي أمس:

”إن العراق يحتاج إلى الدعم الواضح والموحد من جيرانه. ويحتاج العراق إلى سخاء دائنيه. ويحتاج العراق إلى الصبر والدعم القوي والمستمر من هذه الهيئة، مجلس الأمن، ومن الأمم المتحدة ككل“ (S/PV.4984، ص ١٢).

وآمل أن يشكل هذا القرار معلما لا لإعادة تثبيت السيادة العراقية بالكامل فحسب بل ولتجديد التصميم من جانب أعضاء المجتمع الدولي كافة على مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في مسعاها نحو تحقيق المستقبل الناجح الذي يستحقه.

السيد با علي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): سأبدأ كلمتي بالإشادة بصورة خاصة وبالغة الجدارة بمواطني الأخضر الإبراهيمي الذي لم يكن بالإمكان النظر في إصدار لا بل اعتماد قرار بشأن العراق لولا مساهمته الشخصية.

إن اعتماد القرار بشأن العراق يشكل منعطفًا تاريخيًا هامًا للشعب العراقي الأبي الذي سيستعيد إن شاء الله استقلاله وسيادته وكرامته بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، بعد ثلاثين عاما من الحكم الاستبدادي وخمسة عشر شهرا من الاحتلال الأجنبي. إن هذا القرار يشكل أيضا صفحة جديدة بالنسبة للشعب العراقي في سعيه المشروع لتحقيق الاستقرار والرخاء والديمقراطية.

الشعب العراقي في تلك العملية. وهو يشجع المجتمع الدولي على المساعدة في إعادة بناء العراق، بما يشمل العمل على خفض عبء ديون العراق بصورة مستدامة.

كذلك يأذن القرار ببقاء القوة المتعددة الجنسيات في العراق بناء على طلب الحكومة العراقية. وسوف تتمكن الحكومة ذات السيادة من المطالبة بإجراء استعراض لتلك القوة المتعددة الجنسيات أو إنهاء وجودها. ويبين القرار أيضا، بما فيه الرسالتان المرفقتان، الشراكة الكاملة بين الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات.

ولا شك في أن العلاقة بين الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات كانت أكثر المسائل تعقيدا في هذه العملية التفاوضية. وإن الترتيبات الناتجة عن ذلك، والمنبثقة من مناقشتنا مع الحكومة المؤقتة العديدة، لتوضح تماما أن قوات الأمن العراقية، بما فيها القوات المسلحة، سوف تكون مسؤولة أمام الوزراء العراقيين. وسوف يعقد منتدى بقيادة العراقيين يحدد الإطار العريض للسياسة الأمنية العراقية. وسوف تكفل آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والمحلية قيادة موحدة للعمليات التي تنشر فيها الحكومة العراقية قواتها. وأمر نشر هذه القوات يعود إلى الحكومة العراقية نفسها. والهدف سيكون التوصل إلى اتفاق على كامل نطاق المسائل الأساسية المتصلة بالأمن والسياسة العامة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالعمليات الحساسة.

إن المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في القوة المتعددة الجنسيات، لتقف على أتم أهبة الاستعداد للمشاركة بصورة كاملة في هذه الترتيبات. ونحن ملتزمون بأداء دورنا في عملية بناء الأمن والاستقرار في العراق قدر ما هو مطلوب وقدر ما ترغب فيه الحكومة العراقية. ونحن مصممون أيضا على دعم جهود العراقيين إزاء تسلمهم تدريجيا زمام أمنهم بأنفسهم.

ومع أن القرار الذي اتخذناه من فورنا ليس مثالياً فإنه بلا شك خير ما استطعنا التوصل إليه في ظل الظروف الراهنة، وهو في الواقع نص جيد التوازن ينجح، ضمن جملة أمور أخرى، في التوفيق بين نقيضين هما مفهوم سيادة العراق، التي كان يتعين استعادتها كاملة وإعادة تأكيدها بما لا يدع مجالاً للشك ودون تحديد، وضرورة الإبقاء فوق أرض العراق على قوة متعددة الجنسيات تتسم بالكفاءة والقدرة التشغيلية الكاملة وذلك بطلب ودعوة من حكومة مؤقتة يتعين عليها بحكم الظروف القائمة أن تتخذ قرارات حاسمة، رغم أنها لم تضطلع بعد بمسؤولياتها.

ويعرب وفدي عن امتنانه بشكل خاص لاستجابة مقدمي القرار بروح بناءة وإيجابية لأربعة مطالب جوهرية تقدم بها الوفد في بداية المفاوضات، وهي أولاً، إعادة السيادة كاملة وغير منقوصة للعراق؛ وثانياً، ممارسة حكومة العراق لسلطتها كاملة وتحملها كامل المسؤولية عن حكم العراق، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الأمنية وموارده المالية والطبيعية؛ وثالثاً، خضوع جميع القوات العراقية والأمنية المسلحة لسلطة الحكومة العراقية وحدها؛ ورابعاً، اشتراط موافقة الحكومة العراقية فيما يتصل بالعمليات العسكرية الحساسة التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات، وفيما يتعلق باشتراك القوات التابعة لهذه الحكومة في عمليات القوة المتعددة الجنسيات.

بيد أن مهمتنا لم تنته بعد. فهذه بالتأكيد بداية رحلة طويلة محفوفة بالمخاطر تنتظر الشعب العراقي. كما أن هذا المجلس ما زال أمامه طريق طويل، حيث يتعين عليه الثبات على التزامه الكامل بكفالة أن ينفذ القرار الذي اتخذته بالإجماع تنفيذاً صحيحاً، وأن تحترم إرادة الشعب العراقي احتراماً كاملاً، وأن تفي الأمم المتحدة بولايتها الرئيسية في ظل أوضاع أمنية مثلى، وأن تؤدي العملية الانتقالية السياسية التي أقرها مجلس الأمن إلى عراق يتمتع بالسيادة الكاملة

إلا أن المستقبل لا يزال مليئاً بالأخطار وأوجه الغموض، والقرار الذي اعتمدناه لتونا لا يهدف إلى - ولا هو قادر على - إزالة جميع المخاطر وأوجه الغموض هذه. فالتحديات التي يواجهها الشعب العراقي تحديات هائلة في الواقع، والأمر يعود إليهم وإلى الحكومة التي ستقود البلد إلى حين انتخاب مؤسسات شرعية، في إنجاز العملية الانتقالية السياسية وتحقيق حلمهم بقيام عراق حر وديمقراطي.

وإلى أن يأتي ذلك اليوم، وتمكيناً له من الجحي، سوف يتعين على العراق أن يجتهد في تهيئة الظروف الضرورية لكي ينعم أبناءه بحياة يسودها السلام والأمن، وفي تكوين جيش يتمتع بالمصداقية والاعتماد على الذات من أجل حمايته من الأخطار الداخلية والخارجية، وفي إعداد عملية ديمقراطية حقيقية يفيد بها جميع العراقيين، وفي استخدام الموارد الطبيعية والبشرية الفذة التي تضي على هذا البلد وضعه الفريد للغاية لإعادة بناء اقتصاد خربته سنوات من الحرب والجزاءات والإهمال، وفي إعادة الأمل والثقة إلى الشعب العراقي.

ومن الواضح أن أشد الأولويات التي تنتظر القيادة العراقية خطراً وإلحاحاً سوف يتمثل في أن تبذل قصارى جهدها للحد من مستوى العنف السائد وإحلال السلام والاستقرار في البلاد. ولا بد لي من التشديد في هذا الصدد على أن انعدام الأمن لا حل له بالوسائل العسكرية وحدها، ومن ثم أود أن أضم صوتي إلى النداء الذي وجهه السيد الابراهيمي بالأمر إلى الحكومة العراقية بأن تمد يدها لمن علا صوته انتقاداً للعملية التي نفذت في العام الماضي. وفي هذا السياق، يشكل المؤتمر الوطني الحفل المثالي للتشجيع على إجراء حوار مجد ومصالحة وطنية حقيقية، ولبناء توافق قوي في الآراء بشأن المستقبل السياسي للعراق.

العراق على قواته الأمنية، التي ستتولى بالتدريج المسؤولية كاملة عن أمنه؛ وخامساً، وجود القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب من الحكومة العراقية وإنشاء آلية للتنسيق بين الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات بشأن السياسة والعمليات الأمنية؛ وسادساً، تقييد جميع المعنيين بمبادئ القانون الإنساني الدولي؛ وسابعاً، احترام الأماكن العراقية ذات الحرمة الثقافية والأثرية والدينية، وهي من أكثر الأماكن قداسة في العالم الإسلامي.

ويؤكد القرار أن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دوراً رئيسياً في العمل على تنفيذ العمليات المتوخاة فيه. وما فتى الأمين العام شخصياً في واقع الأمر منخرطاً في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على الصعيدين الدبلوماسي والإنساني، حتى بعد ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣. كما كانت مساعي السيد الإبراهيمي رائعة، فقد خرج مرة ثانية بوحدة من أشق المعجزات الدبلوماسية في ظروف صعبة.

ونحن نرى أن هذا القرار أهم خطوة تتخذ منذ حرب الخليج الأولى نحو إعادة الأوضاع الطبيعية تماماً إلى الحالة في العراق. فهو يؤكد وجود القوة المتعددة الجنسيات في الوقت الراهن كوسيلة لإقرار السلام والأمن في العراق. وهو يحدد جدولاً زمنياً لقيام حكومة منتخبة وبرنامجاً لإنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات. غير أن الحالة الأمنية في العراق ما زالت متفجرة ومضطربة. ولا بد لنا جميعاً من أن نشق ونأمل في أن يطرأ تحسن ملموس على الأجواء الأمنية عقب انتقال السيادة.

وكما أشار السيد الأخضر الإبراهيمي، لا يمكن حل مشكلة انعدام الأمن عن طريق الوسائل العسكرية وحدها. بل يتطلب الأمر حلولاً وتنازلات سياسية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد. ويحدونا أمل في أن تفيد الحكومة المؤقتة من الدعم الدولي الذي جرى الإعراب عنه

والحرية والاستقرار والديمقراطية، عراق ينعم بالسلام ويعيش في سلام مع جيرانه، عراق قادر مرة أخرى على صنع التاريخ.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت باكستان تأييداً للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي اعتمدته مجلس الأمن لتوّه بإجماع الآراء.

لقد عانى شعب العراق عقوداً من الزمن في ظل نظام جائر، وناء تحت وطأة عدة حروب أشعلها ذلك النظام، وأفقرته جزاءات اقتصادية دولية طويلة الأمد، ثم أثخنه جراح حرب أخرى. والمقصود بهذا القرار، فيما نرى، أن يمهّد الطريق لانطلاق العراق في حقبة جديدة من الأمن والاستقرار والسلام والرخاء. ومن شأنه أن يشكل بداية جديدة للعراق ولشعبه.

ويحدو باكستان الأمل في أن يمكن اتخاذ هذا القرار الشعب العراقي من استعادة سيادته كاملة، ومن السيطرة المطلقة على مقدراته؛ وأن يعزز الأمن والاستقرار في العراق ويحفظ وحدته وسلامته الإقليمية؛ وأن يشجع على إعادة بناء اقتصاده المدمر ويجدد إمكانيات نموه الاقتصادي ورخائه.

وقد مر نص القرار الذي اتخذته مجلس الأمن من فوره بتحويلات كبيرة قبل أن يصبح مقبولاً من جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك باكستان. ونثني على مقدميه لما أبدوه من مرونة خلال العملية التفاوضية. ومن دواعي سرورنا أن مقدميه قد راعوا في المشروع معظم المقترحات التي طرحتها باكستان لإجراء تغييرات في القرار. وتشمل هذه التغييرات، أولاً، انتقال السلطة والسيادة الكاملتين إلى العراق وسيطرة الشعب العراقي الكاملة على موارده الطبيعية؛ وثانياً، تأكيد استقلال العراق ووحدته وسلامته الإقليمية؛ وثالثاً، إيلاء الأسبقية لآمال الشعب العراقي ورغباته؛ ورابعاً، سيطرة

العراق، كما أنه سيؤدي إلى المزيد من تعزيز سلطة مجلس الأمن ودوره.

إن شعب العراق شعب كادح وموهوب، وقد أسهم إسهامات رائعة في الحضارة البشرية. ولكن لأكثر من عقد من الزمان ظل هذا الشعب يعاني من شقاء الحرب والجزاءات والاضطراب. وهو يتوق إلى الديمقراطية والسلام وحياة جديدة، في ظل السيادة المستعادة. ولا شك أن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم يرسى الأساس لتحقيق العاجل لتطلعات الشعب العراقي تلك. ويؤيد القرار تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق، ويؤكد من جديد على حق الشعب العراقي في أن يقرر مستقبله السياسي الخاص به في حرية، وفي ممارسة السيطرة على موارده المالية والطبيعية، كما أنه يؤكد من جديد على مبدأ استعادة العراق لسيادته الكاملة. ويظهر القرار التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في استكمال العملية السياسية العراقية.

وباتخاذنا لهذا القرار، فإننا نتطلع إلى ٣٠ حزيران/يونيه، حينما يعيد الشعب العراقي تأكيد السيادة الكاملة، وحينما يعود العراق إلى أسرة الأمم. ويحدونا أمل صادق في أن تتخذ الحكومة العراقية المؤقتة على نحو عاجل، تمشيا مع التزاماتها، ومع التأييد الواسع من الشعب العراقي ومع المساعدة غير المحدودة في المجتمع الدولي، تدابير لتحقيق استقرار الحالة الأمنية وتعزيز المصالحة الوطنية وإجراء انتخابات حرة وعادلة في الموعد المقرر. ونحن مقتنعون بأنه، مع نهاية الاحتلال ونقل السيادة، فإن الشعب العراقي العظيم سيبدل جهودا متواصلة للتغلب على جميع العقبات الموجودة في طريقه وسيعود في أقرب وقت ممكن إلى طريق السلام والديمقراطية والتنمية، ويقدم إسهامات جديدة للسلام والأمن الإقليميين وللنهوض بالحضارة.

من خلال هذا القرار لتوسيع نطاق توافق الآراء السياسي في البلد وبذل كافة الجهود اللازمة، كما أشار السيد الإبراهيمي، للجمع بين كافة الفئات تحت مظلة واحدة. كما نرجو أن يتجاوب جميع العراقيين مع الجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة لتوسيع نطاق التوافق السياسي في الآراء وتحقيق استقرار المناخ الأمني في بلدهم.

لا جدال في أن سلام العراق واستقراره سيعززان الاستقرار في المنطقة. أما استمرار القلاقل في العراق فمن المحتمل أن يكون له تأثير ضار بالأجواء الأمنية في المنطقة برمتها وخارجها. وتتطلع باكستان، بوصفها من دول المنطقة، إلى عراق يسود السلام بين أبنائه وينعم بالسلام مع جيرانه. ونؤمن بأن دعم الجيران المباشرين للعراق ودعم البلدان العربية والإسلامية لأمن العراق واستقراره سيشكل عنصرا هاما في تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية المبينة في هذا القرار.

وفي مكالمة هاتفية تلقاها الرئيس مشرف مؤخرا من رئيس الوزراء علاوي، هنا الرئيس مشرف رئيس الوزراء وأكد له على دعم باكستان التام وتعاونها في إعادة تعمير العراق. ونؤيد بشكل تام تطلعات الشعب العراقي. ونحن مستعدون لمساعدة هذا الشعب على تحقيق تلك التطلعات وفقا لأولوياته الوطنية ووفقا لرغباته التي يعبر عنها بحرية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): اليوم يوم هام لشعب العراق وللأمم المتحدة. فالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذته مجلس الأمن من فوره يشكل معلما بارزا يرمز إلى نهاية الماضي وبداية المستقبل. وسيثبت القرار أنه يشكل نقطة تحول تاريخية في العملية السياسية العراقية، كما أنه يفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق. وسيساعد القرار على تشجيع الاستقرار والتنمية في

وما فتئت حكومة الصين وشعبها دوما يتابعان على نحو وثيق التطورات التي تحصل في الحالة العراقية. وظللنا دائما ندعو إلى صون سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية وإلى التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة العراق على أساس قرارات مجلس الأمن ومن خلال الوسائل السياسية. وما فتئت أفئدة الشعبين في الصين والعراق مؤتلفة معا. ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب العراق فيما يتعلق بالمعاناة التي شهدها نتيجة لفرض الجزاءات والحرب، كما أننا قدمنا لهذا الشعب أفضل مساعدة استطعنا تقديمها.

وكما هو الحال دائما، فإن حكومة الصين ستدعم بشدة العملية السياسية والدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، عملا بقرارات مجلس الأمن. وتتطلع الصين إلى إقامة تعاون ودي بناء على جميع الجبهات مع الحكومة المؤقتة العراقية ومع الحكومة المنتخبة في المستقبل. ونقف على استعداد للمشاركة بشكل نشط في إعادة البناء الاقتصادي في العراق وللإسهام في بناء عراق أفضل.

ويشير القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إلى بداية جديدة لمجلس الأمن وللحكومة العراقية على حد سواء. ولا يمكن إنكار أن تنفيذ القرار سيكون محفوفًا بالصعوبات وبالتحديات. والمهمة التي تواجه الحكومة المؤقتة العراقية مهمة ملحة كما أن الطريق إلى الأمام طويل. ولكن الصين تؤمن بأنه، طالما وضعت جميع الأطراف مصالح الشعب العراقي في المقام الأول واحترمت حقا تولى العراق للسلطة التامة وممارستها، فإن تنفيذ القرار سيساعد دون شك على تحسين الحالة الأمنية في العراق وينهض بالعملية السياسية العراقية ويعزز إعادة التعمير في فترة ما بعد الحرب في العراق.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت فرنسا لصالح القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذته المجلس من فوره بالإجماع. وشارك بلدي في مناقشة هذا

ولأكثر من ١٠ أعوام، ما فتئ العراق يشكل محورا دائما لاهتمام مجلس الأمن. وقد اتخذ المجلس أكثر من ٧٠ قرارا بشأن تلك المسألة. وفي سبيل التوصل إلى تسوية ملائمة لمسألة العراق، كانت هناك أوقات للتعاون الوثيق، فضلا عن أوقات للانقسام العميق بين أعضاء المجلس. ونشعر بالسرور لأن مجلس الأمن يقف متحدا مرة أخرى استجابة لمناشدات الشعب العراقي. ويأتي القرار الحالي نتيجة للجهود المشتركة لجميع أعضاء المجلس، الذين شاركوا بشكل نشط في المشاورات وبحثوا عن توافق في الآراء بروح بناءة وبنهج واقعي وتعاوني.

وتشعر الصين بالامتنان لأن جميع الاقتراحات التي قدمها أعضاء المجلس، بمن فيهم الصين، أخذت في الحسبان في النص النهائي للقرار - الذي، بتعبيره عن مبادئ سيادة العراق وعن حاجة الشعب العراقي إلى إدارة شؤونونه بالذات، يشكل تحسنا هاما قياسا بالصيغ السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن القرار سيحول العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق إلى علاقة بين شريكين لديهما أهداف مشتركة. وسيستعيد العراق مكانه في الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الآخرين. والأمم المتحدة من جانبها ستستمر في تقديم إسهامات أكبر للشعب العراقي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام عنان، والسفير الإبراهيمي وجميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين عملوا بمجد واجتهاد لتحقيق تلك الغاية.

وقد تكون المناقشة التي جرت بشأن مسألة العراق والطريقة التي جرى بها تناول المسألة خلال العام الماضي ساعدتنا على إدراك أن تسوية المسائل الدولية الكبرى، في الحالة الدولية المعقدة الراهنة، تقتضي حكمة جماعية وتعاوننا دوليا معززا ودورا تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن. تلك ضرورة حتمية للتاريخ وضرورة حتمية للواقع، وهي الخيار المجدي الوحيد المتاح للمجتمع الدولي.

وطوال فترة المفاوضات اتخذت فرنسا موقف المطالب، لأن ما ينطوي عليه الأمر عظيم الشأن، وفي الوقت نفسه كان موقفها بناء، لأننا نعتقد أن وحدة المجتمع الدولي ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى. والنص النهائي يفي بمطالبنا بالنسبة للعديد من النقاط التي تناولتها التعديلات المقترحة من ألمانيا وفرنسا. وعليه، فإن الحكومة العراقية المؤقتة ستملك أولاً كامل المسؤولية والسلطة لحكم البلاد. وقد تم تعديل عدة أحكام في القرار من أجل الامتثال لهذا المبدأ، وخاصة فيما يتعلق بالسيطرة على القوات العسكرية وقوات الأمن العراقية، وتنسيق المساعدات الدولية، واستخدام الموارد الطبيعية للبلد، وشروط استخدام المستشارين الأجانب.

ثانياً، وافق القرار على المراحل المختلفة للعملية السياسية، وبالتحديد على الجدول الزمني للانتخابات، وعلى نهاية الفترة الانتقالية في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥. ونحن نعلم منذ الآن أن المؤتمر الوطني الذي أعده السيد الإبراهيمي والمقرر أن يعقد في تموز/يوليه، وقبل كل شيء، الانتخابات المنوي إجراؤها في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، سيتصفان بالأهمية. ويجب تنظيم هذه الانتخابات بطريقة حرة وديمقراطية، ويجب أن يسمح لجميع العراقيين بالمشاركة في التصويت. وفي ذلك السياق، يسعدنا بأن الحكومة العراقية المستقبلية ستستمر في تلقي دعم الأمم المتحدة ضمن إطار الولاية الواضحة، والتي سيتم تكييفها وفقاً للظروف، كما هو وارد في القرار.

ثالثاً، تستطيع الحكومة ذات السيادة أن تطلب في أي وقت تشاء تغيير أو إنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وسيكون طلبها ملزماً لمجلس الأمن. وفضلاً عن ذلك، فإن فترة الولاية محدودة، بحيث سيعاد النظر فيها في غضون ١٢ شهراً، والأرجح أنها ستنتهي بانتهاء الفترة السياسية الانتقالية، أي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهو

القرار بغية تحقيق أهداف ثلاثة للشعب العراقي وللأمم المتحدة: أولاً، ضمان أنه بعد ٣٠ حزيران/يونيه ستحتل الحكومة المؤقتة العراقية بكل سمات السيادة والسلطة الكاملة لحكم البلد، بالرغم من الحاجة إلى الإبقاء على وجود عسكري أجنبي كبير جداً؛ ثانياً، إعطاء الشعب العراقي تأكيدات موثوقة بما على أن العملية السياسية مستمرة وعلى أن وجود القوات الأجنبية مؤقت ومقيد الوقت، من أجل توضيح النظرة السياسية للشعب العراقي وللتأكيد له على أن فترة الانتقال المقبلة ستنتهي في أقرب وقت ممكن؛ وأخيراً، لكي تسند إلى الأمم المتحدة ولاية تضمن مصداقية المنظمة وتكون واقعية في ضوء ما يمكنها أن تنجزه في ظل الظروف الحالية في العراق.

وفي رأينا، أن العنصرين الأولين أساسيان بالنسبة للعراقيين بغية دعم العملية السياسية الحالية ولكي تكون لديهم الثقة بالحكومة العراقية الجديدة. والعنصر الثالث يمكن من المحافظة على دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمات، ويضمن، بقدر الإمكان، الأمن للذين سيتصرفون بالنيابة عن المنظمة في الميدان.

ومنذ المشاورات الأولى التي أجريت في مجلس الأمن، أكدت فرنسا على الأهمية التي توليها للولاية التي سيسندها المجلس إلى الأمم المتحدة، وعلى الإطار القانوني لعمل القوة المتعددة الجنسيات. وبالنسبة للنقطة الأولى، فقد كان الهدف هو تمكين العراقيين من الاستفادة القصوى من خبرات الأمم المتحدة من خلال أنشطة السيد الإبراهيمي والسيدة بيريللي - ولكليهما نوجه تقديرنا - مع مراعاة الأوضاع الأمنية. وأما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد كان الهدف هو الأخذ في عين الاعتبار التغيير الناتج عن استعادة السيادة العراقية لدى إعادة تنظيم ولاية القوة المتعددة الجنسيات، مع مراعاة التعبير عنها بوضوح في إطار القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالعون الذي قد تقدمه المنظمات الإقليمية من أجل تثبيت الاستقرار في العراق، فإن فرنسا ترغب في أن يبقى صنع القرار المستقل لهذه المنظمات ضمن سلطة هيئاتها التنفيذية. وفرنسا، بوصفها عضواً في عدد من المنظمات الإقليمية، ستتخذ قراراً، إذا دعت الضرورة، وفي الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في النص، سيكون الأمر منوطاً بموافقة الحكومة العراقية.

وبصورة عامة، فإن مجلس الأمن اليوم قد قام بتحمل قسطه من المسؤولية. وهو فعل ذلك من خلال مراعاته للمطالب التي تقدمت بها الحكومة العراقية المؤقتة وضمن الأطر التي حددتها تلك الحكومة. وسيكون على عاتق الحكومة، التي تتمنى لها النجاح ونحن على استعداد للتعاون معها، أن تحظى بثقة الشعب العراقي من خلال قدرتها على أن تحكم حكماً كاملاً وباستقلال تام. هذه هي أمنيته، لأن استقرار العراق والمنطقة يعتمد عليها.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها الأخضر الإبراهيمي وفريقه. إن مثاليتهما ومهارتهما السياسية كانت عاملاً مساعداً هاماً في تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة في العراق.

إن ألمانيا ترحب باتخاذ القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بالإجماع. ونتيجة للتعديلات والمقترحات التي قدمها مختلف أعضاء مجلس الأمن، بما فيها التعديلات الفرنسية والألمانية، والتي أدخلت إلى حد كبير في القرار، وبفضل المنحى البناء والمرن الذي انتهجه مقدمو مشروع القرار أثناء المفاوضات، فقد تم تحسين النص إلى حد كبير أثناء عملية المفاوضات.

وتؤيد ألمانيا هذا القرار بوصفه خطوة هامة نحو إعادة السيادة الكاملة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في جميع الميادين ذات الصلة ونحو الملكية العراقية. ونحن نفعل ذلك،

الموعد الذي وردت الإشارة إليه بوضوح. وفي الفترة السابقة لحلول ذلك الموعد، يتوجب على القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية أن تعمل وفقاً للقانون الدولي، وخاصة قانون الصراعات المسلحة.

وختاماً، يؤكد القرار بوضوح أن القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية لن تكون، من الآن فصاعداً، جزءاً من القوة المتعددة الجنسيات. بل أن هذه القوات ستوضع تحت سلطة الحكومة العراقية بمفردها، وهي التي ستقرر، إذا دعت الضرورة، وإذا ارتأت ذلك، ما إذا كانت ستضمها أو لا تضمها إلى عمليات القوة المتعددة الجنسيات.

لقد أصرت فرنسا على النقطتين الأخيرتين لكي تأتي العلاقة بين الحكومة المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات انعكاساً للسيادة التي ستمتلكها الحكومة العراقية المؤقتة بعد الأول من تموز/يوليه. وقد أخذنا علماً بأن رغباتنا أخذت بعين الاعتبار إلى حد كبير، ولذلك، نشكر مقدمي مشروع القرار.

ولكن فيما يتعلق بتنفيذ ولاية القوة المتعددة الجنسيات - وخاصة بالنسبة لشروط الاشتباك في حال وقوع عمليات هجومية حساسة - فإن القرار يشير إلى أن الحكومة المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن تتوصلا إلى اتفاق، ولكنه لا يحدد ما سيحدث في حال عدم التوصل إلى اتفاق. ولذلك كانت فرنسا تفضل لو أن النص قد ذكر أن الحكومة العراقية المؤقتة، صاحبة السيادة في الأراضي العراقية، ستكون صاحبة القول الفصل في مثل هذه الحالة. وحيث أن القادة العراقيين لم يطلبوا بوضوح مثل هذا الشرط، فقد ارتضت فرنسا بالتعديل النهائي الذي أدخل على الفقرة ١١ بهذا الشأن. وفضلاً عن ذلك، فإن فرنسا لا يمكنها أن تتصور بأن القوة المتعددة الجنسيات ستتصرف بخلاف رأي الحكومة السيادية للعراق.

ونحن نرحب بإدراج أحكام في القرار تدعم إعادة إدماج عناصر المعارضة في المجتمع العراقي، فضلا عن ضرورة امتثال جميع الأطراف لكل المعايير الدولية للعمل الإنساني وحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك إطار زمني محدد للعملية السياسية. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الوطنية في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأن تشكل بعدها الحكومة الوطنية الانتقالية ذات السيادة.

وللمساعدة الدولية والإقليمية أهمية أساسية لعملية الإصلاح في العراق. وبالنظر إلى أهمية منح الشرعية لوكالات الحكومة الانتقالية في العراق، اقترحت روسيا، قبل اعتماد مشروع القرار هذا، عقد مؤتمر دولي بمشاركة من جميع القوى السياسية العراقية المؤثرة، والدول المجاورة وأعضاء مجلس الأمن.

ولا يزال اقتراحنا مطروحا. ونحن ندعو القيادة العراقية إلى النظر بجدية تامة في إمكانية عقد اجتماع من هذا النوع. وكان من المبادئ الهامة أن تُعتمد جميع أحكام القرار على أساس المطالب ذات الصلة التي قدمتها الحكومة المؤقتة، ولا سيما فيما يتعلق بنشر القوة الدولية والمساعدة الدولية المقدمة إلى العملية السياسية في البلد، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في ذلك.

وسيتعين على الأمم المتحدة، بموجب القرار، مواجهة بعض التحديات الصعبة في العراق. إذ يجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام، مثلا في تقديم المساعدة إلى السلطات العراقية الجديدة في التحضير للانتخابات وفي صياغة مشروع دستور دائم.

وبالطبع لن تستطيع الأمم المتحدة مواجهة تلك التحديات في البلد إلا إذا توفر المستوى اللازم من الأمن. ومن العناصر الأساسية في هذا القرار الاتفاق بشأن ولاية القوات المتعددة الجنسيات الباقية في العراق بطلب من

بشكل خاص، في ضوء الإيضاحات المتعلقة بالشراكة الأمنية بين الحكومة العراقية المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات، كما وردت في نص القرار وفي الرسائل التي وجهها رئيس الوزراء العالوي، ووزير الخارجية باول، إلى رئيس مجلس الأمن.

ومن الأهمية البالغة الآن أن يتم تنفيذ القرار في العراق من خلال الاحترام الذي لا لبس فيه لسيادة العراق الكاملة. كذلك، فإن المساعدات الإقليمية والدولية لشعب العراق لها أهمية أساسية. وانطلاقا من هذا الموقف، فإن ألمانيا تبدي استعدادها للتعاون مع السلطات العراقية الجديدة من أجل مساعدة الشعب العراقي في إعادة البناء السياسي والاقتصادي لبلاده.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

اتخذ مجلس الأمن اليوم قرارا جديدا سيكون معلما هاما في تاريخ ذلك البلد. وقد أيد الاتحاد الروسي اتخاذ هذا القرار في ضوء التزامنا بتحقيق تسوية سياسية عاجلة للحالة في العراق، بإشراف الأمم المتحدة، ومن أجل عودة الحالة الطبيعية إلى المنطقة بأسرها. ونجحن أثناء عملية التفاوض الشائكة بشأن مشروع القرار، ومن خلال الاتصالات الدبلوماسية المكثفة في التوصل إلى قرار بإنهاء الاحتلال العسكري للعراق، ونقل السيادة الكاملة من سلطة التحالف إلى الحكومة العراقية المؤقتة. ونحن لدينا الآن إمكانية تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في دعم الحياة المدنية المنظمة، وفي تطوير العملية السياسية في العراق على أساس ديمقراطي.

ويؤكد القرار بصورة قاطعة حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي وفي السيطرة على موارده الوطنية. ومُنحت الحكومة المؤقتة السيادة الكاملة فيما يتعلق بشؤون الحكم، بما في ذلك قيادة الجيش الوطني والشرطة الوطنية.

والإنصاف لاستخدام الأموال المقدمة من صندوق تنمية العراق، وكذلك الامتثال الدقيق من جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب العقود التي تم تحديدها كأولويات، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنساني السابق.

وما انفكت روسيا، في الحالة الراهنة الصعبة، تقدم المساعدة لإنعاش الاقتصاد العراقي، ونحن نعتزم بنبات مواصلة تطوير تعاوننا الاقتصادي مع ذلك البلد. ونخطط علما بالبيانات التي أدلى بها زعماء عراقيون مؤثرون فضلا عن بلدان المنطقة تأييدا للحكومة المؤقتة.

ونرى أن لدى الحكومة فرصة لتحقيق الآمال المعقودة عليها في داخل العراق وخارجه على السواء. وينبغي للحكومة المؤقتة إثبات قدرتها على إدارة البلد بصورة مستقلة وإنشاء عملية سياسية نياية حقا. وفي ذلك الصدد، سيتوقف الكثير على ما إذا كان العراقيون أنفسهم يشعرون بتحول حقيقي من احتلال عسكري إلى استعادة السيادة وما إذا كان بوسع الحكومة المؤقتة كسب ثقة الشعب ونيل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك جيران العراق.

وهذا القرار الذي اعتمد بالتراضي يأتي بمسألة العراق مرة أخرى إلى ميدان الأمم المتحدة السياسي. ومن شأنه المساعدة على ضمان تجميع جهود المجتمع الدولي بغية تحقيق تسوية حقيقية للحالة في العراق، التي لا تزال جرحا مفتوحا في الشرق الأوسط وفي السياسة الدولية عموما.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمر الأساسي لحل هذه المشكلة يتمثل في الجهود الجماعية للدول في كل أرجاء العالم. وقد أوضحت الحالة في العراق بجلاء طابع الأمم المتحدة العالمي الذي لا بديل له، والذي يوفر الشرعية الدولية إلى أقصى حد. ولذا فإن المهمة المتمثلة في تنظيم جهودنا المشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة بتعزيز العلاقات الدولية تصبح الآن أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى.

الحكومة المؤقتة. إذ ترتبط ولاية تلك القوات على نحو واضح بالمهام السياسية للمرحلة الانتقالية ويمكن تخفيض مدة بقائها في البلد بناء على طلب القيادة العراقية. وقد أُبين بوضوح أن وجودها في البلد يتوقف على موافقة الحكومة العراقية المؤقتة وأن مهمتها توفير الأمن خلال الفترة الانتقالية.

ومن المهم أن تقام فيما بين الحكومة العراقية الجديدة وقيادة القوة المتعددة الجنسيات آلية للتنسيق لا تنتهك سيادة الحكومة المؤقتة. ونحن نرى أنه، على نحو ما هو مبين في الرسالتين الموجهتين من وزير الخارجية باول ورئيس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة، السيد علاوي، ينبغي للقوة المتعددة الجنسيات أن تضطلع بكل أعمالها بناء على موافقة السلطات العراقية ذات السيادة.

ويدعو مشروع القرار إلى تقديم تقارير فصلية من الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، بالتزامن مع تقارير من الأمين العام، مما سيضمن إشراف مجلس الأمن على عملية التسوية السياسية والإصلاح في العراق.

ويؤكد القرار ضرورة التوضيح النهائي للمسائل المتعلقة بالبرامج العراقية العسكرية المحظورة. وبما أن مشكلة أسلحة الدمار الشامل كانت السبب في بداية الحرب على العراق، فإنها لا يمكن أن تترك بدون معالجة. ونتوقع أن نبدأ العمل في المستقبل القريب جدا في مجلس الأمن بشأن تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لهذه الظروف الجديدة. ونأمل أن تتعاون الحكومة المؤقتة بفعالية مع آليات التفتيش الدولية.

ومنح مجلس الأمن أيضا الحكومة المؤقتة السيادة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على ضرورة ضمان اتباع نهج يتسم بالشفافية

الثاني/يناير ٢٠٠٥ والتنفيذ الكامل للجدول الزمني للعملية السياسية.

وفي مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو، حاولنا أن نبرز بأفضل صورة ممكنة الانتقال الكامل والفعال للسيادة والسلطة إلى حكومة العراق المؤقتة. وفي الوقت ذاته، ندعم الجدول الزمني المؤسسي، الذي سيمكّن من إجراء انتخابات حرة ومفتوحة وواعية لإقامة حكومة شرعية ونيابية بالكامل.

ونحن نرحب بإدراج إشارة ذات مغزى إلى القانون الإنساني الدولي في القرار، وهو موضوع أصر عليه دائماً وفد بلادي. ونحن راضون عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه لإقامة شراكة أمنية بين حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات، بإجراء المشاورات الملائمة بشأن العمليات العسكرية الحساسة، شراكة تكفل للسلطات العراقية السيطرة الفعالة على قواتها المسلحة وقواتها الأمنية، وهو ما كان عنصراً أساسياً في موقف وفد بلادي.

ونحن نعي قيود الحالة الأمنية السائدة في الميدان وبالتالي نعي الحاجة إلى التفويض، لفترة محدودة وبطلب من حكومة عراقية ذات سيادة، بوجود قوة متعددة الجنسيات ستمكّن، مع القوات المسلحة والقوات الأمنية العراقية، من تهيئة بيئة آمنة ومستقرة.

ولأننا نؤمن بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، نادينا أيضاً بأن يكون للأمم المتحدة، في القرار، دور قيادي في عملية إعادة إعمار العراق في المجالين السياسي والمؤسسي، وكذلك في مجالات أخرى حسبما يسمح الوضع. ونحن نعتقد أن هذا القرار يحدد بالوضوح اللازم المسؤوليات المركزية التي سيتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بها في العراق. ولقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض تلك المسؤوليات على أرض الواقع من خلال العمل الممتاز للمستشار الخاص

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): القرار الذي اعتمد للتو ذو أهمية تاريخية لمستقبل العراق. وهو يمثل نهاية احتلال ذلك البلد وبداية مرحلة يمكن للعراقيين خلالها أن يتحكموا مرة أخرى في مصيرهم السياسي ومواردهم الطبيعية وسيادتهم.

ولا يمكن لأي مفاوضات أن تسفر عن نتائج تتسم بالكمال. وهذا أفضل الحلول الممكنة بالنظر إلى الظروف الراهنة. وأود أن أعرب عن تقديري لمقدمي المشروع على الشفافية التي اتسمت بها عملية التفاوض، فضلاً عن الانفتاح المستمر للحوار من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والموقف البناء الذي اتخذته جميع أعضاء المجلس. ووفدي يسعد به بوجه خاص العمل الذي اضطلع به وفدا إسبانيا والبرازيل بشأن بعض التعديلات المقترحة التي صاغها معا وأدرجت في نص القرار.

وموقف حكومة شيلي فيما يتعلق بالأزمة العراقية كان متسقاً وواقعياً. فالهدف الأساسي لعمليتنا في المجلس بعد الأعمال العسكرية كان، أولاً، المساعدة على الوفاء باحتياجات المساعدة الإنسانية لشعب العراق، وثانياً، إنهاء سريع للاحتلال العسكري وإنشاء حكومة ديمقراطية نيابية في مناخ من الاستقرار والأمن يفضي إلى تحقيق التنمية والرفاه للشعب العراقي.

وهذا القرار يمثل الأساس النظري والمعياري لمرحلة جديدة في العراق. ويتعين علينا أن ننتظر لنرى كيف يترجم ذلك، عملياً، في شكل حكومة ذات سيادة يمكنها بناء مستقبل يرتكز على رفاه شعبها.

إن العنف لن يتوقف تلقائياً في العراق بصدد هذا القرار أو عندما تتولى الحكومة المؤقتة السلطة في العراق في ٣٠ حزيران/يونيه. وعملية بناء السلام، التي ستكون صعبة، ستعززها الانتخابات الديمقراطية لسلطاتها في كانون

المؤقتة أن تستعيد في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ممارسة السيادة، التي ينبغي بموجب نص القرار الذي اتخذناه للتو أن نفهم على أوسع نطاق ممكن - أي سلطة كاملة لاتخاذ كل القرارات التي تعتبر ذات صلة بجميع مجالات الحكم.

وبهذه الروح، تعلن حكومة بلادي استعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية الجديدة. وإن السيد ميغيل انجيل موراتينوس، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، أعلن مؤخرا أن "إسبانيا عقدت العزم على إيلاء الاهتمام لحاضر ومستقبل العراق، الذي سيلقى دعمنا الكامل لضمان عراق موحد ومستقر وآمن وديمقراطي ومزدهر". وستواصل الحكومة دعمها القوي لاستقرار العراق وتحقيق الديمقراطية فيه وسلامته الإقليمية وإعادة إعمارها. وعملا بهذا المبدأ ستدعم كل الأنشطة، سواء أنشطة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو غيرهما، التي توفر إطارا للتعاون الدولي يسهم في استعادة العراقيين لكامل سيادتهم ويمكّنهم من تنظيم انتخاباتهم بحرية وديمقراطية ويسمح لهم ببناء مستقبلهم في سلام واستقلال وآمن.

وما فتئت إسبانيا تشجع على تولي الأمم المتحدة دورا أكثر طموحا في العراق. وستواصل الأمم المتحدة أدائها، وبصفة أساسية في إتمام العملية السياسية ودعم التحضيرات لعقد مؤتمر وطني ومساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة، وكذلك الحكومتين المؤقتة والانتقالية، على الإعداد للعمليات الانتخابية. وتعتقد حكومة بلادي أن أنشطة الأمم المتحدة في العراق يجب أن تساعد بشكل فعال في عملية الانتقال السياسي، التي ينبغي أن تشمل الاعتراف بفترة زمنية مؤقتة وواضحة ومحددة لإنهاء أنشطتها.

والجانب الجوهري في هذا القرار الذي اتخذناه للتو يتعلق بالهيكل الأمني، والمشار إليه أيضا في الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق،

للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، ومديرة شعبة المساعدة الانتخابية، السيدة كارينا بيريلي. ومرة أخرى تحتل الأمم المتحدة موقعا محوريا في مساعدة العراق، بعد فترة اتسمت بانعدام التفاهم والانقسام.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى حقيقة هامة تسترعي الأنظار - وحدة مجلس الأمن. وكما أعرب الأمين العام بالأمس في هذه القاعة، مثلت الأزمة العراقية للنظام الدولي أحد أكبر الصراعات منذ نهاية الحرب الباردة، فسببت اختلافا في الآراء وتباينا في وجهات النظر بشأن كيفية حل المشكلات التي يجري تحليلها. ولكن ظهر اليوم، باعتماد هذا القرار بإجماع كل أعضاء مجلس الأمن، دليل دامغ على الوحدة القائمة لبذل أفضل الجهود التي ستسهم، كما نأمل، في إقامة عراق حر ومزدهر وديمقراطي ينعم بالسلام ويعيش في سلام مع جيرانه.

السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): صوتت إسبانيا مؤيدة قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، فانضمت بذلك إلى توافق الآراء الذي عبر عنه أعضاء المجلس. ولقد تعاون الوفد الإسباني تعاوننا نشطا في تكوين توافق الآراء هذا، حيث قدم الأفكار والإسهامات في عملية صياغة مشروع نص القرار إلى جانب الوفود الأخرى، وخاصة وفدي البرازيل وشيلي.

من المؤكد أن هذا القرار، بالنسبة لنا، ليس القرار المثالي بصورة قاطعة. والحقيقة أن إسبانيا كانت تريد أن تتولى الأمم المتحدة إدارة العملية السياسية والعسكرية في العراق وأن يمكن الإسراع بدرجة أكبر بالانتقال السياسي في العراق إلى وضع طبيعي تماما.

وفي كل الأحوال، سنحت اليوم فرصة ينبغي أن نغتنمها جميعا. فبفضل جهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، إلى حد كبير، سيتسنى لحكومة العراق

ذلك، يمدد القرار فترة وجود المجلس الدولي لتقديم المشورة والرصد. ومن شأن ذلك أن يتضمن الحفاظ على هيكل يدعم مصداقية العراق الاقتصادية، وتمثل فيه الحكومة المؤقتة في العراق تمثيلا ملائما.

وفيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، يسر إسبانيا أن ديباجة القرار تذكر التزام جميع القوات بالتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وكانت إسبانيا تود إدراج هذا الحكم الذي يناشد جميع الأطراف تطبيق واحترام هذه المبادئ الإنسانية في منطوق القرار أيضا.

ومثلما يعرف الأعضاء، فقد أولت إسبانيا أهمية خاصة لتلقي مجلس الأمن تقارير دورية - فصلية إن أمكن - من القوة المتعددة الجنسيات، وأيضا تقارير يقدمها الأمين العام إلى المجلس. ونحن نرحب بأن القرار قد أعرب عن ذلك الاقتراح.

ونرى أيضا أنه من الأهمية الكبرى بمكان أن القرار يحدد، مثلما طلبت إسبانيا وأعضاء آخرون في المجلس، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موعدا لاستكمال العملية السياسية المؤقتة وبالتالي نهاية وجود القوة المتعددة الجنسيات. وترى إسبانيا أنه ينبغي أن يستمر وجود تلك القوة في العراق أقصر وقت ممكن.

وأخيرا، نود أن نشكر مقدمي مشروع القرار على المرونة والرغبة اللتين أظهرتهما طوال عملية التفاوض بشأن مشروع القرار. ونود أيضا أن نشكر أعضاء المجلس الآخرين على إسهاماتهم البناءة وأن نشكركم، سيدي الرئيس، على إنجاز هذه المفاوضات الصعبة بنجاح في هذه الفترة الزمنية القصيرة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع اليوم دلالة على نهاية

السيد علاوي، ومن وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد باول. وأود أن أقدم بضعة تعليقات موجزة في هذا الصدد.

تأمل حكومة بلادي أن تُحترم السيادة العراقية بالكامل في الاتفاقات التي تُبرم من الآن فصاعدا في مجال الأمن بين الحكومة المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات وأن ينعكس فيها بصدق مبدأ السلطة الذي ينبغي أن يحكم العلاقة بين تلك الحكومة وقواتها المسلحة وقواتها الأمنية. كما أنها تأمل أن يتم عاجلا التوصل إلى اتفاقات بشأن سياسة للعمليات تمكن الحكومة المؤقتة من تأكيد سلطتها في الحالات الحساسة، حتى يتم الحفاظ على سيطرتها الواجبة على العملية السياسية في كل الأوقات. كما نأمل للحكومة المؤقتة، في هذا الإطار من السلطة وممارسة السيادة - وبالمساعدة التي قد تقتضيها كل حالة، بما في ذلك المساعدة من الأمم المتحدة - أن تشجع على عملية للمصالحة الوطنية يتم فيها تدريجيا دمج العناصر المنشقة اليوم وأن تتمكن هذه العناصر من الإسهام في استقرار العراق وبالتالي في استقرار المنطقة.

لقد دعمت إسبانيا دائما أهمية الدور الذي تقوم به بلدان المنطقة في عملية إعادة الإدماج الكاملة للعراق في المجتمع الدولي. ولهذا السبب، نادت بتوخي التوازن في الإشارات إلى المنطقة في نص القرار، من أجل الإقرار بمسؤوليتها الخاصة والإسهامات الإيجابية الحالية والمستقبلية في عملية إعادة إعمار العراق. وتعتبر إسبانيا أيضا فكرة عقد مؤتمر دولي في المستقبل بشأن العراق فكرة إيجابية حينما ترى الحكومة العراقية ذلك مناسباً.

وفي الميدان الاقتصادي، يرى وفد بلادي أن القرار يذكر على نحو ملائم أنه يجب توزيع الأموال من الصندوق الإنمائي للعراق وفقا لما تراه الحكومة المؤقتة. وهذا مكون أساسي لما نعينه بالممارسة الكاملة للسيادة. علاوة على

وأثناء المفاوضات، أيد وفد البرازيل اقتراحات مهمة قدمها أعضاء آخرون، ويسرنا أنه أعرب عن العديد منها في القرار الذي اتخذناه اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي للمرونة التي أظهرها المقدمون الأصليون لمشروع القرار، وخاصة في هذه الأيام الأخيرة حينما تكثفت عملية المفاوضات.

ومثلما ذكر العديدون فإن النتيجة النهائية ليست أفضل نتيجة يمكن تخيلها، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية التي تشترك فيها حكومة العراق المؤقتة والقوة المتعددة الجنسيات وقوة الحماية للأمم المتحدة. ومع ذلك، ومثلما وصف السيد الأخضر الإبراهيمي العملية السياسية التي ساعد على دفعها إلى الأمام، فقد يكون هذا القرار من الناحية العملية هو أفضل نتيجة لعملية المفاوضات، نظرا للظروف القائمة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تم التوصل إلى ما هو الآن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) في اجتماعات متعددة ومناقشات مطولة في مجلس الأمن. ويتعين علينا أن نشكر مقدميه وجميع زملائنا الآخرين. وهذا أيضا وقت ملائم للإشادة بالأمين العام كوفي عنان وبمستشاره الخاص الأخضر الإبراهيمي على القيادة والدبلوماسية الماهرة اللتين أظهرهما في سياق لم يكن صعبا على نحو خاص فحسب، ولكن أيضا، في العديد من الجوانب، لم يتم التعامل معه من قبل.

ولقد أيدت رومانيا القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وكانت من مقدميه لثلاثة أسباب. أولا، من مصلحتنا الوطنية أن نتأكد من الإقرار على النحو الواجب بإسهامنا المتسم بنكران الذات في صون الاستقرار في العراق، وفي الاضطلاع بالعمل الشاق لإعادة البناء السياسي والمؤسسي للبلد وفي أن يظل قائما على الأساس المتين لولاية واضحة من الأمم المتحدة

احتلال العراق وتأكيد على جميع مميزات السيادة الكاملة للحكومة المؤقتة التي ستتولى مهامها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

والبرازيل شاركت بروح بناءة في عملية المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ قرار اليوم، لأننا راعينا أهمية قرارات مجلس الأمن إزاء الحالة السائدة على أرض الواقع في العراق، وأيضا أهميتها الكبيرة إزاء توقعات المجتمع الدولي بالعمل المتعدد الأطراف للمنظمة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص. وكان هدفنا الأساسي هو أن نجعل هذا القرار قرارا جيدا.

وفي ذلك المسعى، وبالتعاون مع شيلي وإسبانيا، عرضت البرازيل عددا من التعديلات على مشروع النص الذي تقدم به في الأصل مقدمو مشروع القرار. وكانت تلك التعديلات تهدف أساسا إلى شحذ نص مشروع القرار وتوضيح طابع الحالة التي سيوجدها باستحداث واقع سياسي وقانوني جديد.

ومن ضمن نقاط أخرى، فقد سعت البرازيل إلى تأكيد ما يلي: نقل السيادة والسلطة الكاملتين إلى الحكومة المؤقتة؛ وترسيخ الأمم المتحدة بوصفها شريكا للحكومة في العراق بغية توفير المساعدة لتلك الحكومة؛ وإعطاء الأمم المتحدة دورا رائدا في تنفيذ مهامها؛ والتأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ والسيطرة الواضحة للعراق على قوات الأمن في البلد، بما في ذلك قواته المسلحة، والتمييز بين ظروف وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق قبل وبعد نهاية الاحتلال في ٣٠ حزيران/يونيه، وذلك عن طريق تحديد واضح لجمال وجود القوة المتعددة الجنسيات ومدى ولايتها فيما يتعلق بالأمن.

لقد خرجنا للتو من الاجتماع الذي دعا إليه الأمين العام مع أصدقاء العراق. وأثلج صدورنا ذلك الشعور بالامتنان الذي أعربت عنه دول المنطقة والبلدان المساهمة للجهود الحثيثة المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق.

وبنقل السيادة في العراق بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه، سوف تتخذ خطوة تاريخية هامة صوب استكمال عملية الانتقال السياسي هناك. وفي ذلك الوقت، ستتولى رومانيا مهام رئيس مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ما تم التعهد به بالفعل دعماً لتطلعات الشعب العراقي إلى الحرية والازدهار، ستكون رومانيا بصفتها تلك على استعداد للمساعدة في العملية التي تنتظر العراقيين وأصدقائهم الكثير في أنحاء العالم.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
لقد صوتت أنغولا مؤيدة لهذا القرار، ونحن نعتز بأن نكون جزءاً من الإجماع الذي تحقق داخل مجلس الأمن باعتماد ذلك النص الجوهري المؤثر. وتلك رغبة عبرنا عنها في مشاوراتنا منذ البداية. وبذلك، نكون قد أنصفنا ما تتسم به تعددية الأطراف من حيوية وصلاحيّة. فعندما بدا الظلام حالكاً في العراق، اضطلعت الأمم المتحدة بالدور الذي لا يمكن غيرها أن يضطلع به - ذلك الدور الحيوي الموحد. وقد خرجنا من الأزمة بأمر متحدة أكثر قوة واستعداداً للعمل من أجل توفير الاستجابات لدى الحاجة إليها.

والقرار المتخذ اليوم يهيئ بوضوح للشراكة بين العراقيين والمجتمع الدولي. وتفخر أنغولا بالثناء على الأمين العام لما أبداه مرة أخرى من حكمة وحس قيادي. ويطيب لأنغولا أيضاً أن تشيد بحكمة السيد الأخضر الإبراهيمي واعتماده على الذات، فضلاً عن قدرته على الإنصات إلى العراقيين وترجمة رسائلهم إلى المجتمع الدولي بأمانة.

يمكن تنفيذها وتدعمها رغبات وطلبات الشعب العراقي وممثلوه. وسعى وفد رومانيا بتصميم خاص إلى تحقيق أهداف مجلس الأمن ورسم، من خلال هذا القرار، دوراً حيويًا للأمم المتحدة في رعاية العملية السياسية الماثلة أمامنا في العراق وفي تعبئة قدر أكبر من تأييد المجتمع الدولي للمستقبل المشرق والديمقراطي والمستقر والمستقل والمزدهر الذي يستحقه العراقيون عن جدارة منذ أمد بعيد. ورومانيا جزء من القوة المتعددة الجنسيات، ولكنها أيضاً تتشاطر مع العديد من البلدان الأخرى مهمة إعداد قوات الأمن العراقية التي ستتكون في المستقبل، متوقعة أن تتولى عما قريب زمام الأمور، وفقاً لروح القرار.

ويتعلق السبب الثاني لتقديمنا القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بنوع النهج الذي اتبعه مجلس الأمن لكي يعرب على نحو ملائم عن نقل السلطة الكاملة والأصيلة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وأن يرسم الطريق للعمليات السياسية في العراق. وقد ارتقى هذا النهج إلى مصاف العمل البناء لأعضاء مجلس الأمن بروح الفريق. وبالفعل لا أعرف أي وفد لم يسهم باقتراحات ومقترحات وأفكار قيمة لتحسين هذا النص الذي يتضمن الكثير من الأحكام. وأعتقد أن ما رأيناه يحدث في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع المهم هو عمل فعال لتعددية الأطراف.

ونحن مرتاحون لأننا حققنا الأهداف الأساسية المحددة لعملنا. أولاً، يعرب القرار عن تحويل أصيل وتام للسيادة إلى أيدي عراقية في ٣٠ حزيران/يونيه. ثانياً، يوفر القرار الفرصة للأمم المتحدة لكي تؤدي دوراً رائداً في العراق. ثالثاً، يوضح شراكة يمكن تنفيذها بين القوة المتعددة الأطراف والحكومة المؤقتة في العراق لمواجهة التحديات الأمنية. ثالثاً، حظي ما هو الآن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بتوافق تام في الآراء، لا في داخل مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضاً خارجه، ليشمل جميع أصحاب المصلحة.

ويضع الشروط التي ستعمل القوة المتعددة الجنسيات بموجبها في ذلك البلد. ونشيد بتفتح الذهن الذي أبداه مقدمو القرار طوال المفاوضات.

ونعتقد أن الأمر الآن يرقن بالحكومة الجديدة في العراق لكي تضطلع بمسؤولياتها عن طريق كفالة عمل الآلية المنشأة بكفاءة. ونهيب بها أن تسعى إلى الفوز بثقة جميع العراقيين كيما يتسنى لها أن تشمل في العملية السياسية ما تستطيع منهم، وبالتالي كفالة أن تحظى الانتخابات التي ستجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بكل المصادقية اللازمة. ونشدد أيضاً على أهمية التنظيم المنهجي للمؤتمر الوطني الذي يتعين أن يعقد بروح المصالحة الوطنية. وفي ذلك الصدد، يمكن لهذا المؤتمر أن يسهم إسهاماً هاماً في ضمان أن تكون العملية السياسية شاملة.

وأخيراً، نناشد المجتمع الدولي بإلحاح أن يوفر كل المساعدة الضرورية لشعب العراق بغية مساعدته على التصدي للتحديات التي يواجهها. وينبغي للبلدان المجاورة أيضاً أن تتحمل كامل مسؤولياتها في سياق الجهود المشتركة الضرورية لاستقرار الوضع على الأرض. فمن مصلحتها أن تعود الحالة في العراق إلى طبيعتها في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي ممثل الفلبين.

بالأمس، كنا منقسمين بشأن العراق. أما اليوم، فنحن متحدون بشأن العراق. إنه ليوم عظيم إذاً، بالنسبة للعراق، ولجلس الأمن، وللأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي. وتشعر الفلبين بسعادة خاصة لحدوث ذلك التعبير البليغ عن الاتحاد فيما يتعلق بالعراق إبان رئاستنا. فمن خلال أكثر من طريقة، يدلل المشروع الذي اتخذ للتو على صحة موقف الفلبين المتمثل في تقديم الدعم بلا كلل من أجل قيام عراق حر وديمقراطي وتعددّي ومتحد.

ويمثل القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذناه للتو، نقطة تحول واضحة عن القرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) اللذين اتخذهما مجلس الأمن في وقت سابق. ونحن ممتنون كل الامتنان لمقدميه على استعدادهم للاستجابة للشواغل التي أثّرت أثناء المشاورات. والواقع، إن روح الأخذ والعطاء التي اتصفت بها مفاوضاتنا قد تمخضت عن قرار أفضل وأوضح، كما أفضت إلى مجلس أمن أقوى.

وينص القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) على استعادة العراق لكامل سيادته، على أساس استقلاله ووحدته؛ وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية؛ والحاجة إلى استمرار وجود قوة متعددة الجنسيات، بالشراكة مع السلطات العراقية وفي إطار الاحترام الكامل لسيادتها؛ وإسناد دور واضح للأمم المتحدة في العملية السياسية، بما في ذلك فيما بعد الانتخابات، مع التأكيد على أهمية ذلك الدور.

إن الدعم المستمر للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان المجاورة، هو أمر حيوي لمساعدة الشعب العراقي على مواجهة التحديات التي تنتظره. ويشدد القرار المتخذ اليوم على تلك النقطة الهامة، والأخضر الإبراهيمي، بحكمته، يُذكرنا بأهمية هذا الدعم. ونحن على ثقة بأن الشعب العراقي سيخرج من العملية الديمقراطية بقوة متجددة للتصدي للتحديات الوطنية الرئيسية: توطيد السلام والاستقرار، وتحقيق المصالحة والانتعاش الاقتصادي لأجل طويل.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذناه للتو بالإجماع، يمهد السبيل للاستعادة الفعلية للسيادة العراقية، حسبما يقتضيه الجدول الزمني للعملية السياسية. ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية في المفاوضات التي أفضت إلى اتخاذ القرار الذي يرسّي إطاراً معيارياً لإنهاء الاحتلال واستعادة العراق كامل سيادته،

المجلس، والاهتمام الذي حظي به هذا القرار من عدد كبير من الدول، فإننا على ثقة بأن هذا التحدي يمكن مواجهته بنجاح. ونحن سعداء بأن نكون جزءاً من المفاوضات بشأن القرار التاريخي ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وبأننا صوتنا لصالحه.

أستأنف الآن مهامني بصفتي رئيس مجلس الأمن.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

وبوسعنا أن نهني أنفسنا على البنيان الذي شيدناه للعراق. لقد شيدناه بشفافية وشمول مما أدى إلى اتخاذ القرار الهام بالإجماع. إن هذا القرار يتضمن أسس صرح دائم: نقل السيادة الكاملة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه؛ ودور الأمم المتحدة الريادي للمساعدة في العملية السياسية المفضية إلى إنشاء حكومة دستورية؛ وملكية العراق لسياساته الأمنية وموارده المالية والطبيعية وغير ذلك من مظاهر السيادة.

إن التحدي الماثل أمام العراق والمجتمع الدولي الآن يكمن في ترجمة ما نص عليه القرار إلى أفعال، وتعزيز خطة العمل في الميدان. وفي ظل مناخ التوافق والتفهم السائد في